

إشكالية الأمن وبناء الدولة في إفريقيا: دراسة في الواقع والرهانات

Security and State building problem in Africa: study in Reality and bets- نسرين سالم، باحثة دكتوراه.¹

- جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر.

- ملخص:

تسعى هذه الدراسة الى إبراز أهم الإشكالات التي تعاني منها القارة الإفريقية، ألا وهي إشكالية الأمن وبناء الدولة في القارة الإفريقية من خلال البحث في مدى تأثير بعض التحديات على عملية بناء الدولة، حيث ترجع جذور إشكالية الأمن إلى فترة الاستعمار الفرنسي بتخليفه تهديدات أمنية أثرت في البناء الاجتماعي والسياسي والاستقرار الأمني، بالإضافة إلى أزمة بناء الدولة حيث أن الدول الإفريقية مازالت تعيش مرحلة البناء والتحول للنظم الديمقراطية لتأسيس دولة القانون استنادا للخصوصية الإفريقية، نظرا للتعدد الإثني والثقافي الذي ساهم في إضعاف الانتماء الوطني وبالتالي عرقلة بناء الدولة، هذه الأخيرة التي واجهتها التحديات التي أفرزتها العولمة والسعي إلى الأخذ بنموذج الدول الغربية، وبالتالي فسياق الأمن في القارة الإفريقية متشابك ومعقد مع ترسيخ دعائم الدولة، فعدم استقرار الدولة في إفريقيا أدى إلى نزاعات داخلية بالخصوص وبرزت التهديدات الأمنية الجديدة التي تهدد عملية بناء الدولة وتقف دون الوصول إلى دولة تتمتع بالشرعية السياسية، قادرة على مواجهة مختلف التحديات وتعمل على توفير الأمن والسلم وتحقيق الاستقرار.

- الكلمات المفتاحية: إشكالية الأمن، بناء الدولة، إفريقيا، العولمة، التهديدات الأمنية.

- Abstract :

African countries This study seeks to see the most important problems of the african continent, which is the problem of security and state building by search in the extent of some challenges to the building of state, where roots of problem security are returned in africa to the European colonial period chewing security threats that have been affected in social and political construction and security stability, in addition the crisis of state building where African countries still lives the stage of construction and transformation of democratic system to establish the state of law based on African privacy, given the ethnic and cultural multitude that contributed to the weakness of national belonging thus a blocking of building the state, which faced by the challenges made by globalization and the pursuit to make the model of western countries, thus the security screening on the african continent is a complex and synaptic whith the state's proliferation, the country's non-stability in africa has led to internal conflicts in particular and the emergence of new security threats that threaten the construction of the state and it stands whithout access to a state of political

¹ - البريد الإلكتروني: nesrinsalem22@gmail.com

إشكالية الأمن وبناء الدولة في إفريقيا: دراسة في الواقع والرهانات

legitimacy, counted to face challenges and work to provide security, peace and stability.

Keywords: Security problem, Building the state, Africa, globalization, security threats.

مقدمة:

يعتبر الأمن من أبرز الأولويات التي تسعى لتحقيقها الدول، كما تعتبر عملية بناء الدولة قضية محورية وعملية صعبة كثيرا لأنها تعتمد بالأساس على الغرادة السياسية القوية من أجل بناء دولة ديمقراطية قادرة على الخروج من الأزمات التي يمكن ان تواجهها.

وقد حظيت مسألة أو إشكالية الأمن وبناء الدولة في إفريقيا باهتمام كبير كإحدى القضايا الكبرى التي تعاني منها دول القارة الإفريقية، وذلك بسبب العديد من المشاكل المرتبطة أساسا بالاستعمار الأوروبي، لأن الدولة في إفريقيا عرفت فترات احتلال طويلة ساهمت بشكل أو بآخر في تخلفها وظهور العديد من المشاكل بها، التي أدت بالكثير من دول القارة إلى الانهيار ومعاناة البعض الآخر من الفشل الاقتصادي والسياسي، أو بسبب المشاكل الإثنية خاصة وأن الدولة في إفريقيا تعرف تعدد إثني وثقافي كبير يؤثر على مؤسسات الحكم في الدول الإفريقية، بالإضافة إلى المشاكل التنموية والأمنية.

- إشكالية الدراسة:

تعالج هذه الدراسة موضوع إشكالية الأمن وأزمة بناء الدولة في إفريقيا وتأثير خصوصية الدول الإفريقية عليهما، وهو ما يقودنا لطرح الإشكالية التالية: فيما تتمثل انعكاسات المشاكل الأمنية والتحديات التي تواجه إفريقيا على عملية بناء الدولة فيها إستنادا للخصوصية الإفريقية؟

- فرضيات الدراسة:

للاجابة عن الإشكالية نقتح الفرضيات التالية:

- أدت مخلفات السياسات الاستعمارية إلى ولاء المجتمعات في إفريقيا لعرقيات وإثنيات متعددة وبالتالي ظهور مشاكل أمنية أثرت على المنطقة.
- طبيعة التحديات التي لم تستوعبها الدول الإفريقية وضعف مقدرتها على مواجهتها أثر سلبا على عملية بناء دولة ذات شرعية سياسية في إفريقيا.
- يرتبط نجاح بناء الدولة بإفريقيا بمدى قدرة حكوماتها على مواكبة التحولات الأمنية والسياسية والاقتصادية التي تعرفها المجتمعات الإفريقية في ظل العولمة.

- أهمية الدراسة:

يكتسي الموضوع أهمية علمية في المقام الأول في كونه يحاول التركيز على إشكالية الأمن في القارة الإفريقية خاصة وأن مختلف الأبحاث في هذه الفترة منصبة على القارة الإفريقية، فضلا عن إبراز مختلف تطلعات وآفاق الدولة الإفريقية في ظل التحديات والعوائق التي تواجهها والإمكانات المتوفرة من أجل بناء دولة ذات شرعية، وبالنسبة للأهمية العملية فتكمن في محاولة إلفات أنظار الباحثين والمهتمين سيما في دول القارة الإفريقية من أجل

طرح تصورات ووضع إستراتيجيات لأجل مواجهة مختلف التحديات التي تواجه القارة.

- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مختلف الخصائص التي تتميز بها الدولة في إفريقيا من تعدد إثني وقبلي وغياب الشرعية السياسية، مع إبراز إشكالية الأمن في إفريقيا وجذورها وتطوراتها، والوقوف كذلك عند مختلف التحديات التي تعرقل بناء الدولة في أفريقيا.

- منهجية البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك بتوصيف مختلف الخصائص التي تتمتع بها الدولة الإفريقية ودراسة تأثيرها على بناء الدولة في إفريقيا، ومنهج دراسة الحالة وذلك بالتركيز على مختلف حالات الدول الإفريقية التي تواجهها العديد من التحديات، ومن أجل الإلمام بكل جوانب الموضوع تضمنت الدراسة العناصر التالية:

1. خصوصية الدولة الإفريقية.

2. إشكالية الأمن في إفريقيا.

3. تحديات ومشاكل بناء الدولة في إفريقيا.

1. خصوصية الدولة الإفريقية:

تتميز دول ومجتمعات القارة الإفريقية بوجود العديد من الإثنيات والقبائل، الأمر الذي أدى لتنوع وتعدد اللغات واللهجات والثقافات، حيث ساهمت هذه الخصوصية في التأثير على أمن القارة وبناء الدولة فيها، وعليه سيتم التطرق إلى التعدد الإثني والقبلي في القارة وتأثيره على ضعف الإلتزام الوطني، بالإضافة إلى مدى شرعية الدولة فيها.

1.1 التعددية الإثنية، الثقافية والقبلية في الدولة الإفريقية:

قبل التطرق للإثنيات والثقافات المتواجدة في القارة الإفريقية نشير إلى أن مصطلح الإثنية قد عرف العديد من المدلولات، إلا أن معظم المفكرين يتفقون على أن الإثنية تشمل عناصر الإلتزام السلافي ومحددات الثقافة المشتركة وبخاصة اللغة والتراث وليس للفرد خيار في انتمائه العرقي لأنه يولد بها، أما معظم محددات الثقافة فإنها مكتسبات يمكن أن تتغير وفقا لتطور الحياة العامة¹، ومفهوم الإثنية هو مفهوم واسع يشمل الخط المتواصل الذي يبدأ من القبيلة ليصل إلى الأمة²، بينما يشير مصطلح العرقيات إلى مجموعات كبيرة من الأشخاص الذين يصنفون وفقا لأصل أو خلفية عرقية أو قبلية أو دينية أو ثقافية مشتركة³.

قد بلغ عدد سكان القارة لسنة 2018 حوالي 1.2 مليار نسمة موزعين على 55 دولة، ويعد التعدد الإثني واقعا حقيقيا في كل الدول الإفريقية كما أنه موجود في الكثير من الكيانات السياسية الإفريقية القديمة من ممالك وإمبراطوريات، وبأخذ عنصر اللغة بوصفه أهم عناصر الإثنية يلاحظ وجود حوالي 1500 إلى 2000 لغة في القارة⁴.

إشكالية الأمن وبناء الدولة في إفريقيا: دراسة في الواقع والرهانات

وعليه تتميز إفريقيا بتعدد في الإثنيات ومن الصعوبة تحديد أعدادها نظرا لعدة أسباب أهمها إشكالية تحديد المفهوم بحد ذاته وتشعب الإثنيات في إفريقيا وتنقلها، ويقدر البعض متوسط 53.63 إثنية لكل دولة وهي الغثنيات العابرة للحدود⁵.

هذا وتتجلى المشكلات الإثنية في مستويين، الأول يتمثل في الصراع بين الإثنيات من أجل موارد الحياة ومقدّراتها، والثاني الصراع مع السلطة أو النظام الحاكم بسبب التهميش أو عدم الانصاف وغياب العدالة، وفيما يأتي أبرز تلك الصراعات بعد الاستقلال⁶:

- **حرب بيافرا في نيجيريا من 1967 إلى 1970**: وظهر فيها الطابع الإثني، وبخاصة إثنية «إيبو» غالبية سكان منطقة بيافرا، وكانت حرباً من أجل الانفصال، تدخلت فيها قوى خارجية بين داعم لحركة الانفصال ومساند للسلطة الفيدرالية، وراح ضحيتها حوالي مليون شخص، هذا بالإضافة إلى ما تعانيه نيجيريا - حتى الآن - من توترات طائفية ومشكلات جهوية.

- **الحرب بين العشيرتين: التوتسي والهوتو في رواندا عام 1994**: وهي من أشنع الحروب الإثنية في إفريقيا، راح ضحيتها مئات الآلاف من الناس، وسبق أن قامت حروب بينهما في رواندا وبروندي، مثل حروب 1963 و1972 و1988 و1994.

- **الصراع بين الأزوايين - في شمال مالي - والسلطة**: وزادت حدة هذا الصراع في الآونة الأخيرة بعد دخول الجماعات الجهادية في شمال مالي.

- **الحرب بين الجماعات في إفريقيا الوسطى منذ 2012**: وإن كان الطابع الديني ظاهراً فيها بين قوات سيلكا المسلمين وأنتي بالاكا المسيحية، إلا أن الطابع الإثني كان ممثلاً فيها، إذ أصبح الفولانيون وعرب الشوا هدفاً لمقاتلي أنتي بالاكا.

- **الحرب في دولة جنوب السودان، بعد الانفصال باستفتاء 2011**: وهي حرب تدور منذ 2014 بين معسكر الرئيس سيلفاكير (من إثنية دينكا)، ومعسكر نائب الرئيس السابق ريك مشار (من إثنية نوير).

2.1 ضعف الانتماء الوطني:

يعد ارتباط الشعوب في القارة الإفريقية بالدولة ضعيفا للغاية مقارنة مع الروابط القبلية لهذه الشعوب، وعليه الفرد يحدد موقعه في المجتمع بانتمائه لقبيلة معينة وليس بانتمائه للوطن، وضعف الانتماء الوطني هذا يعود لعجز الدولة في خلق كيان سياسي يلبي الحاجيات الأساسية للشعوب الإفريقية ويحظى بالقبول من طرفهم، وضعفها كذلك في آداء وظائفها حيث هناك العديد من الخدمات هي في الأساس مسؤولية الدولة لكن تلبّيها قبيلة معينة⁷.

نأخذ مثالا على ذلك غياب أو ضعف الوسائل التي يحتاجها المريض لإسعافه أو عدم توفر مستشفيات وقلة الرعاية الصحية والتأمين الاجتماعي فتتحمل القبيلة نفقات العلاج، وعليه هي هنا تقوم بوظائف كان يجب على الدولة القيام بها، ضف إلى ذلك أن القبيلة قد تولي اهتماما بالمسائل الأمنية وتحاول توفير الأمن والاستقرار إلى أفراد القبيلة الواحدة وتدافع عن حقوقهم وأعراضهم في مقابل ضعف المؤسسات الأمنية للدولة أو فشلها وقتلتها⁸.

طالبة دكتوراه: نسرين سالم

كما أن الدولة في إفريقيا تعاني من الحروب الأهلية والفساد والانحيار الاقتصادي والبنية التحتية الهشة وتفشي الفقر والسيادة الضئيلة أو المعدومة للقانون وعدم السيطرة على كل الأراضي التابعة لها، وهو ما يعزز دور القبائل في استغلال هذه الثغرات من أجل تلبية احتياجات المواطنين وبالتالي تعزيز الانتماء القبلي على حساب الانتماء الوطني.⁹

ونتيجة لتعرض معظم دول القارة الإفريقية للاستعمار فإن هذا فرض فيما بعد الإبقاء على حكومات يقل ارتباطها بمواطنيها، وهو ما يفسر فشل مؤسسات هذه الحكومات في التعامل مع مواطنيها، حيث ابتكرت أسلوب آخر متصل فيه مع جزء من شعوبها من خلال اتصال وثيق عبر العلاقات العشائرية وصلة القرابة والانتماء العرقي، وكلها مؤشرات قوية تدل على ضعف مؤسسات الدولة وعجزها عن تقديم بديل وتحويل الولاء من القبيلة أو العشيرة أو العرق إلى ولاء للدولة وتقوية صلة المواطنة¹⁰.

3.1 الشرعية السياسية للدولة في إفريقيا:

إن أي نظام حكم لا بد وأن يستند لشرعية سياسية تبرر وجوده من أجل القيام بمهامه حتى تسمح له أن يكون فاعلا في النظام الدولي، وهو المشكل الذي يواجه الدول الإفريقية، فالدولة في إفريقيا كما تم ذكره سابقا عاجزة عن القيام بمهامها وتتميز بضعف كبير في مؤسساتها وأجهزتها في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فالقضاء الإفريقي مثلا لا يتمتع بالاستقلالية من خلال سيطرة الجهاز التنفيذي عليه، وكذلك الحال بالنسبة للبرلمان الذي يخدم النواب دون المنتخبين، والأحزاب السياسية هي أحزاب قبلية وطائفية¹¹. ومنه هذا يعكس أن نموذج الدولة القائم في المجال السياسي الإفريقي هو نموذج لدولة فاقدة الشرعية في كافة صورها (الشرعية الدستورية، الأيديولوجية، الديمقراطية وشرعية الانجاز والأمة والمواطنة)، وهو الوضع الذي يتكرس أكثر من خلال مشهد عدم اكتمال بناء الدولة والحضور القوي للبنية العشائرية والقبلية والطائفية، كونها قائمة في مجتمعات ذات خصوصية تقتضي تحول تعدديتها إلى طوائف وعشائر¹².

وعليه هذا ما يعكس بدوره اصطدام ظاهرة الديمقراطية في الدول الإفريقية مع مسألة الدولة غير الشرعية سهلة التفكك وطبيعة المجتمع التعددي إلى طوائف وقبائل وعشائر، وهذه الصفات هي ما يحيل إلى عجز الدولة وضعفها وعدم استنادها إلى شرعية قوية تمثلها، وعليه لا يمكن لدولة فاقدة في الأصل لشرعية سياسية وعاجزة عن الفصل في هويتها أن تبحث في مجال تطبيق الديمقراطية¹³.

والشرعية القبلية التي تختص بها الدول الإفريقية ما يمددها بالقوة والبقاء والاستمرارية هو العامل الخارجي المتمثل في الشرعية الخارجية، وهذه الأخيرة هي ما يشكل الغطاء السياسي للشرعية القبلية وتوفر لها الدعم السياسي والاقتصادي والدبلوماسي والعسكري، وكلا الشرعيتين يضاعف سيادة الدولة الإفريقية ويؤثر على فعاليتها وضعف مؤسساتها، وبالتالي وجود تدخل خارجي في شؤون الدولة في إفريقيا¹⁴؛ كما أن الدعم الخارجي فرض سلطة النخب والكيانات والأنظمة التي ظلت على ولاء للمستعمر بتقديم الدعم الخارجي بكافة أشكاله، ويكون التدخل المباشر أحيانا لفرض هيمنة قيادة أو حزب معين أو المساعدة في القيام بانقلاب عسكري على بعض الأنظمة التي لا ترغب في بقائها¹⁵.

إشكالية الأمن وبناء الدولة في إفريقيا: دراسة في الواقع والرهانات

في هذا الشأن الكثير من الباحثين يطرحون مسألة أو مشكلة بقاء الدولة الإفريقية من عدمه أي اختيارها، بمعنى تفويض مؤسسات وأجهزة الدولة بما لا يسمح لها بأداء وظائفها من خلال مؤسساتها القائمة في مختلف المجالات، وخاصة الوظائف السيادية وقدرتها على السيطرة التامة على أراضيها وتوفير الأمن لأفرادها¹⁶.

ومنه فالتعدد الإثني والثقافي والقبلي في إفريقيا قد عزز من الانتماء القبلي على حساب الانتماء الوطني وهو ما يؤدي بدوره لضعف الشرعية السياسية للدولة في إفريقيا.

2. إشكالية الأمن في إفريقيا:

تعاني القارة الإفريقية من تفشي العديد من المشاكل والتحديات من أبرزها إشكالية الأمن، أين عرفت وجود العديد من التهديدات الأمنية سواء التقليدية أو الحديثة، وهو ما سيتم التطرق له في هذا العنصر من خلال معرفة مفهوم الأمن أولاً، ومن ثم جذور هذه الإشكالية ومختلف التهديدات الأمنية التي تعاني منها القارة.

1.2 مفهوم الأمن: من الدولانية للأمن الإنساني:

يعتبر مفهوم الأمن من المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، وقد شهد اختلافات كثيرة ونقاشات واسعة حول مفهومه وأبعاده ومضامينه، ذلك أنه من أصعب المفاهيم كونه مفهوم غامض ونسبي ومعقد، ومن أبرز التعاريف المقدمة له:

يعرف **أرنولد ولفرز Arnold Wolfers** الأمن في مقال له نشر عام 1952 بعنوان: "الأمن الوطني كرمز غامض" *"National Security as Ambiguous Symbole"* بأنه: "الأمن بالمعنى الموضوعي يقيس غياب التهديدات إلى القيم المركزية، وبالمعنى الذاتي فهو يشير إلى غياب الخوف من أن تكون هذه القيم محل هجوم"¹⁷، وهو من أكثر التعاريف تداولاً بين الدارسين حيث ركز على القيم المركزية للدولة.

وعرفه **جياكومو لوسيانى Giacomo Luciani**، "هو القدرة على مقاومة أي عدوان خارجي"¹⁸ بحيث يلاحظ أنه تعريف بسيط ركز على حماية الدولة من العدوان الخارجي.

أما **روبرت ماكنمار Robert Mcnamara** فيشير "أن الأمن ليس من المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها، والأمن ليس القوة العسكرية وإن كان يشملها والأمن ليس النشاط العسكري التقليدي وإن ينطوي عليه، إنما الأمن هو التنمية"¹⁹، وهو تعريف ركز على البعد التنموي للأمن دون البعد العسكري.

يلاحظ من التعاريف السابقة أنها ركزت على أمن الدول والبعد العسكري فقط، إلا أن النظرية النقدية بمدارسها المختلفة فقد اتجهت إلى توسيع مفهوم الأمن ليشمل مختلف الأبعاد الاقتصادية، العسكرية، الاجتماعية، الثقافية وغيرها مع التركيز على أمن الأفراد، ومنه وكتعريف اجرائي لمفهوم الأمن يمكن القول بأنه: "جميع التدابير والإجراءات التي تتخذها الدولة لتحقيق أمنها ومصالحها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عبر وضع إستراتيجية شاملة، التي تهدف لتحقيق الرفاهية للش²⁰.

لقد أفرزت البيئة الدولية لما بعد الحرب الباردة مفاهيم مغايرة لمنظومة المفاهيم التي سادت في حقبة الحرب الباردة، حيث نجد مفهوم العولمة في مقابل الخصوصية، ومفهوم التدخل الدولي الإنساني في مواجهة مفهوم السيادة

طالبة دكتوراه: نسرين سالم

الوطنية، ومفهوم الأمن الإنساني في مواجهة الأمن الوطني، وقد طرح **W.E. Blatz** سنة 1966، مفهوم الأمن الفردي في كتابه "الأمن الإنساني: بعض التأملات"، وانطلق من فرضية أن الدولة الآمنة لا تعني بالضرورة أفراداً آمنين، وهو ما مثل تحد لمفهوم أمن الدولة الذي يحقق أمن كل المؤسسات والأفراد، ويرى أن مفهوم الأمن الإنساني هو مفهوم شامل يضم العلاقات الاجتماعية كافة، والتي تربط الجماعات والمجتمعات وتمثل تعويضاً أو بديلاً عن الشعور الذاتي بغياب الأمن من خلال قبول أنماط معينة من السلطة²¹.

أما وزير الخارجية الكندي السابق **لويد أكسورثي Loyd Axworthy** فيرى أن الأمن الإنساني هو: "طريقة بديلة لرؤية العالم تجعل الأفراد محور الاهتمام، بدلاً من التركيز فقط على أمن الأقاليم والحكومات، وذلك من خلال الاعتماد على الإجراءات الوقائية بغية تقليل المخاطر"²².

وهناك العديد من التعريفات المتعلقة بمفهوم الأمن الإنساني حيث نجد منها من ربط بين مفهوم الأمن الإنساني والقدرات المتاحة، فهو عند **كانتي باجباي Kanti Bajpai** يشير إلى: "مصادر تهديد حياة وحرية الأفراد والجماعات وذلك مقارنة بالقدرات المتاحة لمواجهة تلك الأنماط من مصادر التهديد، إذ تتنوع مصادر التهديد والقدرات في الوقت والنطاق، وعند هذه النقطة، فمن غير الممكن وضع تعريف محدد للمفهوم صالح لكل الجماعات وفي الأوقات كافة"²³.

وهناك تعريفات لمفهوم الأمن الإنساني ربطت من بينه وبين الأمن القومي، وهو ما ذهب إليه **جورج ماك لين George Mac Lean** حيث يرى أن الأمن الإنساني يعني: "تحويل الانتباه من الأمن القومي إلى أمن الأفراد، فالأمن الإنساني يقوم على أن حماية الأفراد لن تتحقق من خلال حماية الدولة كوحدة سياسية، ولكن من خلال التركيز على رفاهية الأفراد ونوعية الحياة.. الأمن الإنساني يعني الحماية من العنف غير الهيكلي، والذي يترافق مع اعتبارات عدة غير مرتبطة بالتكامل الإقليمي مثل الندرة البيئية أو الهجرة الجماعية، ومن ثمة كانت المفاهيم التقليدية للأمن تركز على العنف الهيكلي، مثلاً في الحروب، فإن الأمن الإنساني يرتبط بقضايا العنف غير الهيكلي، فالأمن الإنساني هو باختصار أمن الأفراد في محيطهم الشخصي، وفي مجتمعاتهم، وفي بيئتهم"²⁴.

إلا أن أبرز الباحثين اتفقوا على التعريف الذي قدمته الأمم المتحدة للأمن الإنساني مع الإشارة إلى أن أول مبادرة لتعريف الأمن الإنساني جاءت بموجب التقرير السنوي للتنمية البشرية عام 1994: "الأمن الإنساني أكثر بكثير من مجرد غياب العنف والصراع، إنه يشمل حقوق الإنسان والحكم الرشيد والحصول على التعليم والصحة وضمان أمن الأفراد وتحقيق النمو الاقتصادي ومنع نشوب الصراعات". حيث في هذا التعريف لم يتم ربط الأمن بالدولة وإنما إدراج فاعل آخر وهو الفرد²⁵:

الجدور الاستعمارية لإشكالية الأم نشأة الدولة الإفريقية الحديثة تعود إلى مؤتمر برلين 1884_1885م والذي بموجبه قامت القوى الاستعمارية الأوروبية بتقسيم الحدود دون مشاركة الأفريقيين، وهو ما أدى إلى تقسيم كثير من الأثنيات بين عدة دول أبرزها: الفولانية والهوسا والمالينين غرباً، السواحلية والاورومو والصومالية شرقاً، الأمازيغية في الشمال، وكذلك بعض الأثنيات في الجنوب والوسط²⁶.

إشكالية الأمن وبناء الدولة في إفريقيا: دراسة في الواقع والرهانات

انعقد المؤتمر بمشاركة 14 دولة أوروبية من أجل تقاسم النفوذ والأراضي والثروات في إفريقيا وبسط السيطرة والحكم على أقاليمها²⁷.

ومنه يمكن لمس إشكالية الأمن في إفريقيا خلال هذه الفترة على مستويين:

أ. إنشاء الدولة القومية- فعلى خلاف الوضع في أوروبا حيث سعى بناء الدول لاحتلال دول تضم مزيجاً من الوحدة الثقافية واللغوية والوطنية محل الإمبراطوريات القديمة، نشأت دول إفريقيا من البنى الشمولية لماضيها الاستعماري، بالإضافة لوجود توزيعات عرقية وطبقية مزقت أي شعور بالوحدة والانتماء للدولة²⁸.

ب. تقسيم الجماعات العرقية التقليدية بين الدول المستعمرة- فقد قامت القوى الاستعمارية بوضع العديد من الاثنيات والقبائل المتصارعة في إقليم واحد وهو ما أدى فيما بعد إلى نشوب صراعات داخلية في العديد من الدول الإفريقية التي تعتبر حصيلة هذا التعدد الذي خلفته سياسات الاستعمار الأوروبي²⁹، بينما تم فصل أمم لها تواريخ غنية وموحدة في دول منفصلة³⁰.

3.2 إشكالية الأمن في إفريقيا ما بعد الاستعمار:

تفشيت العديد من النزاعات في القارة وعرفت بعض الدول حالة من الفوضى على غرار الصومال، سيراليون، كوت ديفوار، تشاد ورواندا وغيرها، خاصة وأن سكان القارة يعيشون حالة من الجوع والمرض وانتشار للأوبئة وعليه غياب لبُعدين أساسيين للأمن الإنساني وهما الأمن الغذائي والصحي وتعرض أعداد كبيرة من الناس لأخطار العنف من جماعات إرهابية، واخفق معظم قادة الدول في اتخاذ سياسات ووضع خطط لمواجهة هذه الأخطار وحل مختلف النزاعات والصراعات الداخلية التي عرفتتها الدول الإفريقية³¹.

والمشكلة أن النظام الاستعماري كان يعمل على أساس اقتناع بأن القائمين على الإدارة (الأوروبيين) هم الحكام وأن رعاياهم لا يفهمون حكم الذات أو الاستقلال، حيث لم يكن هناك أي نوع من تعليم الأهالي إلا في العمل الإداري الشاق في الحكومة الاستعمارية ولم يكن إعداد للاستقلال، ومن ثم فإن ما نشأ عن تسوية ما بعد الاستعمار كان اتفاقاً بين النخب الوطنية والمستعمر بتسلم دولة تعقبه والبقاء عليها بقدر من المسؤولية، وعليه كذا كان الإرث السياسي الفعلي للدولة الإفريقية عند الاستقلال يشتمل على البنى الشمولية للدولة الاستعمارية، ومعها ثقافة سياسية ومناخ من ظروف مواتية سياسياً ترتبط بطبيعة الحكم الاستعماري³².

وبالتالي هذا ما أدى إلى ضعف الصلة بين الدولة ومواطنيها وتقسيم المجتمع إلى فئات، وهو ما نتج عنه عرقلة إصلاح الكثير من البنى السياسية وضعف في سياق الأمن بالنسبة للعديد من الأفرقة وعدم الحد من التوترات السياسية، ووجود زحمة من النزاعات تفجرت في القارة³³.

4.2 تأثير التهديدات الأمنية اللاتماثلية في إفريقيا والانتقال من عسكرة المجتمع إلى تنمية الأمن:

تعتبر عملية بناء الدولة الإفريقية صعبة جداً لأنها تتطلب نوع من الاستقرار الأمني خاصة في ظل وجود العديد من التهديدات التي تعرقل هذا البناء، وذلك من أجل الوصول لدولة القانون والخروج من أزمات عديدة كأزمات التنمية السياسية مثلاً³⁴.

طالبة دكتوراه: نسرين سالم

وقد شهدت دول القارة الافريقية تنامي العديد من التهديدات الامنية الجديدة كتفشي ظاهرة الارهاب والجرائم المنظمة والهجرة المختلطة بأنواعها، وهو ما يولد عدم الاستقرار في القارة وبالتالي التأثير على عملية بناء الدولة الافريقية على المجال السياسي والامني والمجتمعي وعلى أداء الدولة وفعاليتها من جهة، وعلى طبيعة علاقتها بالمجتمع والعالم الخارجي من جهة اخرى، من خلال عدم استكمال عملية البناء المؤسسي للدولة واهتزاز شرعية الدولة ككيان سياسي بالاضافة لحدوث تمردات على مستوى السلطة خاصة في ظل ضعف مؤسسات الدولة على القيام باحتواء هذه التهديدات وتوفير الامن للافراد³⁵.

بالاضافة الى التدهور المستمر للاوضاع الامنية في الاقليم، خاصة منذ اندلاع الازمات والصراعات في كل من الكوت ديفوار، سيراليون، مالي وغيرها وما صاحبها من انتشار للمجموعات الارهابية، وتنامي الفكر التطرفي وسهولة الوصول الى السلاح وتفشي كل انواع الجرائم، بالإضافة إلى مستويات الأمن الانساني كالأمن الصحي والبيئي والغذائي التي تكون شبه منعدمة في بعض الدول كالطوغو³⁶، بينما يعد انتشار جماعة بوكو حرام في شمال نيجيريا خطيرا بقدرته على التمدد وتنفيذ عمليات اجرامية كسلسلة الهجمات والتفجيرات التي شهدتها المناطق الشمالية الشرقية من نيجيريا سنتي 2011 و2012³⁷. وحتى في الدول المجاورة لنيجيريا كالنيجر وتشاد والكاميرون وهو ما أدى إلى هروب الآلاف من السكان في هذه الدول خوفا من خطر هذه الجماعات المتطرفة³⁸.

ضاف الى ذلك الاضطهاد الديني الذي يتعرض له بعض المواطنين في الدول الأفريقية، سواء نتيجة تفشي التطرف في الدول التي تعاني من الإرهاب، أو لأسباب أخرى، العنف والاستغلال والحروب الاهلية والامراض والجماعات وآثار التغير المناخي كالجفاف والفيضانات³⁹.

وبالتالي ادركت الدول الافريقية ضرورة تجاوز النظرة التقليدية للامن كمردف للعسكرة واصلاح الامن وذلك بإعطاء ادوار اكبر للفاعلين الاجتماعيين من اجل احداث التغيرات اللازمة والضرورية في النظم الاجتماعية المولدة للعنف، وتركيز الجهود التنموية المتعلقة بمحاربة الفقر والجماعة والمرض عبر تحسين نوعية الحياة، فالظروف الاجتماعية الصعبة قد تولد الصراعات الداخلية في بعض دول القارة وهو ما يفتح المجال لتغلغل الجماعات الارهابية وجماعات الجريمة المنظمة⁴⁰.

3. تحديات ومشاكل بناء الدولة في إفريقيا:

في افريقيا حيث المرض والاستبداد والفقر بالاضافة لمشاكل الاثنيات وعدم الاستقرار، تزداد اشكالات بناء الدولة وشرعية الحكم تعقيدا على ضوء وجود العديد من التحديات والمظاهر التي تبرز فشل عملية بناء الدولة الافريقية التي تستند لشرعية سياسية تعترف بما بقية الدول في النظام الدولي، وهو ما سيتم التركيز عليه في هذا العنصر.

1.3 ضعف الاندماج الوطني والجهوي والاقليمي في إفريقيا:

يمكن لمس ضعف الاندماج في افريقيا على مستويين:

إشكالية الأمن وبناء الدولة في إفريقيا: دراسة في الواقع والرهانات

— على المستوى الوطني أو المحلي: غياب التمايز المؤسساتي الواضح داخل النظم السياسية الإفريقية، وهو ما يفتح المجال أمام سيطرة السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية⁴¹.
هذا وتتميز مؤسسات الدولة في إفريقيا بالخصائص التالية:

— الشكلية، إذ لا علاقة بين اختصاصاتها المنصوص عليها في الدساتير واللوائح المنظمة لها وبين اختصاصاتها الفعلية، ولا علاقة أيضا بين الوظائف المنوطة بها رسميا والوظائف الحقيقية التي تضطلع بها، ومن ثم فإن فحص هذه الدساتير واللوائح لا يعين كثيرا في فهم العملية السياسية والإدارية.
— الانتقالية وسرعة التغيير مما يصعب معه متابعتها لفترات طويلة؛ مستوردة وبالتالي لا تعبر عن كل حقيقة اجتماعية أو سياسية محددة (عكس الأمر في البلدان التي نشأت فيها)⁴².

— على المستوى الجهوي والاقليمي: تستمر الهشاشة والضعف وعدم فاعلية العمل الإفريقي المشترك بسبب المشاكل والتوترات البينية، وكذلك تفشي العديد من التهديدات الأمنية الجديدة كالارهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة، وتبعية بعض النظم في إفريقيا إلى النظم الغربية كفرنسا وبريطانيا وهو ما أضعف العلاقات بين الدول الإفريقية وعرقل مسارات التكامل الإفريقي، فالدول الإفريقية حتى الآن معتمدة اعتمادا عضويا على إحدى الدول الأوروبية على الأقل، فبالإضافة إلى الاعتمادية الثقافية والتقنية هناك استمرار بل ونمو في الاعتمادية الاقتصادية بين كلا الطرفين⁴³.

2.3 معضلة الدولة الإفريقية في ظل العولمة:

تعددت الآراء التي قدمها المفكرون والباحثون حول مفهوم العولمة ورغم أنهم لم يتفقوا على تعريف ومفهوم موحد إلا أن أغلب التعاريف تشير إلى أن مفهوم العولمة ينصرف إلى تلك الثورة التي حدثت في مختلف المجالات، والتطور التكنولوجي الهائل وزيادة الاعتماد المتبادل بين الدول وتعزيز تنقل السلع والخدمات ورؤوس الأموال⁴⁴.

وتشير التحولات التي فرضتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة وبروز نظام دولي جديد بأبعاد مختلفة وظهور موجة العولمة إلى التحول في استراتيجيات الدول الكبرى اتجاه القارة الإفريقية، فبعد نيل العديد من الدول الإفريقية استقلالها قدم لها العديد من الزعماء والقادة الغربيون مساعدات وقروض بشرط التحول نحو التعددية السياسية واقتصاد السوق، إذ إن الدول المانحة والمؤسسات المالية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) قد فرضت شروط قاسية على هذه الدول كإعادة الهيكلة والإصلاح الاقتصادي، بمعنى خصخصة المؤسسات المملوكة للدولة ورفع الدعم عن السلع والخدمات وتخفيض العملة، وهذا يعني إضعاف السيطرة الحكومية على الاقتصاد المحلي⁴⁵.

لقد عملت هذه الشروط السياسية والاقتصادية على تفكيك مؤسسات الدولة في العديد من الدول الإفريقية، وأسهمت سياسات العولمة مثل الخصخصة والإصلاحات الهيكلية وبروز نظام عالمي لحقوق الإنسان في التأثير على ولاءات الأفراد وانتماءاتهم، وأسفرت كذلك عن فك الارتباط بين المواطنة والرقعة الجغرافية التي يعيش عليها الأفراد، كما أثرت زيادة نسبة البطالة الناجمة عن الخصخصة تأثيرا واضحا في ضعف الولاء الوطني⁴⁶.

ليستمر فيما بعد دور الفاعلين الاقتصاديين الدوليين في ممارسة تأثيرهم البارز على الاقتصاد الإفريقي التقليدي القائم على الزراعة وتصدير المعادن والخامات، والتي تعتمد على الاستثمارات الخارجية القادمة من الاحتكارات

طالبة دكتوراه: نسرين سالم

الكبرى للشركات العابرة للقومية حيث التكنولوجيا العالية، وهو ما أفقد غالبية النظم الافريقية لاستقلالية قرارها الاقتصادي والمالي⁴⁷.

وقد يتسبب الاستثمار الخارجي في اشكالات اقتصادية كبيرة في الدول الافريقية كاختيار الاقتصاد أو انكماشه في حال الانسحاب المفاجئ لرؤوس الاموال أو التركيز على الاستثمارات قصيرة المدى، والتضخم النقدي ورفع اسعار العملات، أو الزيادة في حجم الفساد الاداري والمالي في المجتمعات الافريقية⁴⁸. وتعتبر الشركات المتعددة الجنسيات احدى ادوات الاختراق من حيث تأثيرها على صناعات القرار في الدول الافريقية من خلال:

— ضغطها على بعض الدول الافريقية لانتهاج مواقف معينة.
— ممارسة الضغط من خلال التهديد بسحب استثمارات الشركة أو الانتقال لدولة اخرى في حال عدم قبول الدولة المضيفة التنازل عن بعض الشروط البيئية أو شروط العمل أو النظام الضريبي.
وهي عوامل تشير لتفاقم حالات العجز الداخلي للدول الافريقية، إلى جانب تفشي غياب الديمقراطية والشفافية في الأداء الاقتصادي⁴⁹.

كما أن العولمة في جانبها الثقافي قد افرغت الهوية الثقافية الوطنية من محتواها مع ضعف سلطة الدولة في الحفاظ على قيم المجتمع وتقاليد وأعرافه، وهو ما يؤدي لخطر وجود حروب اهلية بين ابناء البلد الواحد وتمزيق الهوية الثقافية الوطنية وتمرد جماعات عديدة على الدولة⁵⁰.

يبرز اليوم في القارة الافريقية ايضا مفهوم تماهي الحدود الذي جاء في سياق ظهور العولمة ليشكل خاصية مميزة للفضاء الافريقي، حيث يظهر هناك تناقض بين مفهوم الدولة السياسي مع تصور الامة الرمزي، بفعل عدم انسجام الحدود الموروثة عن مؤتمر برلين وسايكس بيكو الاستعمارية مع التعددية الاثنية والدينية العابرة للحدود، وهو ما طرح في مراحل لاحقة اشكالات سياسية وامنية متعددة⁵¹، فمع التحولات التي شهدتها النظام الدولي مطلع عقد التسعينات تزايد عدد الحروب الاهلية في القارة الافريقية على غرار الصراعات الداخلية في كل من ليبيريا وسيراليون ورواندا ومالي والصومال⁵².

3.3 مخاطر محاكاة الحداثة الغرب:

بعد الحرب العالمية الثانية أخذت الدول الاستعمارية في تسليم السلطة السياسية إلى النخب السياسية وحركات التحرر التي تحولت إلى أحزاب سياسية، وقامت بنقل تجارب مؤسسات أنظمتها الحكومية إلى مستعمراتها وفيما بعد سارت الدولة الافريقية على النظام السياسي المعتمد في البلد الاوربي الذي كان يستعمرها، ومثال ذلك البلدان التي كانت تستعمرها فرنسا كتجربة الاحزاب في السنغال والگابون وغيرهما، فالاستقلال الذي حظيت به الدول الافريقية لم يكن حقيقيا خاصة في ظل هيمنة النظم التعليمية الاوروبية في الاقطار الافريقية⁵³.

إن تجربة الديمقراطية التي اقامها الاستعمار في الدول الافريقية كانت تحمل عوامل الفشل في داخلها لهذا لم تنجح في التنظيم السياسي لشعوبها، أو تحقيق الممارسة السياسية الرشيدة لحكامها، وهو ما ولد فيما بعد نموذجان للحكم في إفريقيا هما الحكم السلطوي للحزب الواحد والدكتاتورية العسكرية⁵⁴.

إشكالية الأمن وبناء الدولة في إفريقيا: دراسة في الواقع والرهانات

ومنه استسلمت العديد من دول القارة الإفريقية للحادثة الغربية وبالتالي ضياع الخصوصيات التاريخية للشعوب الإفريقية التي تشكلت عبر فترات زمنية متعاقبة وأصبحت جزء من انساقها الثقافية والاجتماعية، وأي محاولة لتجاوز هذه الخصائص يعتبر تشويه للواقع الإفريقي، وقد اشتملت تجارب المحاكاة الإفريقية للحادثة الغربية على اختزال كبير للرؤى المختلفة ومحاولة لفرض الرؤية الواحدة كما يفهمها رجال السلطة⁵⁵.

كما ان العنف الذي ميز عملية محاكاة الحادثة الغربية في إفريقيا وتقديمه كخيار وحيد للمجتمع هو احد مصادر العنف الذي تفجر فيما بعد بصور اكثر دراماتيكية، فالعنف السياسي مثلا في إفريقيا قد اتخذ اشكال متعددة بدءا بعمليات منع الرأي العام من ابداء رأيه، الى منع التعددية السياسية مروراً بأشكال القمع والتعذيب والاعتقال التعسفي وإبادة الاقليات، وهي كلها ممارسات متناقضة مع جوهر الحادثة الغربية⁵⁶.

ومنه هناك العديد من التحديات التي تواجه الدول الإفريقية وتؤدي في كل مرة لفشل بناء الدولة فيها وتحول دون قيامها، على غرار التأثير السلبي بالعملة واعتماد النموذج الغربي.

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة وتأسيسا على ما سبق تناوله فيما يخص إشكالية الأمن وبناء الدولة في إفريقيا، يمكن القول أنه نتيجة للخصوصية التي تتميز بها الدول الإفريقية ومخلفات الاستعمار الاوروي من مشاكل أمنية تهدد القارة وعجز الدولة عن القيام بمهامها في مقابل الانتماء القبلي، استفحلت العديد من التحديات التي حالت دون تحقيق بناء دولة إفريقية ذات شرعية سياسية، وعليه تم الخروج بالنتائج التالية:

- لقد حظيت مسألة بناء الدولة في إفريقيا باهتمام كبير طوال مرحلة ما بعد استقلال الدول الإفريقية، أين برزت العديد من الجهود الإفريقية من أجل بناء دولة موحدة تضم مختلف الإثنيات والعرقيات واللغات والاديان، وهو ما صعب من عملية البناء نظرا لامتتع الدولة الإفريقية بتعدد إثني وثقافي وعرقي.
- نظرا لضعف مؤسسات الدولة الإفريقية في تلبية الاحتياجات الأساسية لأفرادها وتوفير الأمن لهم وفي ظل ضعف هذه المؤسسات والأجهزة وعدم فعاليتها، برز دور القبيلة في القيام بهذه المسؤولية وهو ما عزز من الولاء والانتماء القبلي على حساب الولاء الوطني.
- تعتبر إشكالية الأمن في إفريقيا من أبرز الاشكاليات التي برزت أثناء احتلال القارة من طرف الاستعمار الاوروي، ليستمر فيما بعد هذا المشكل حتى بعد استقلال معظم الدول نتيجة لمختلف السياسات التي تبناها الاستعمار والتي بقي معمول بها في مختلف الحكومات والانظمة في القارة وما خلفه من ضعف للانتماء الوطني، الأمر الذي أضعف سلطة الدولة وقلل من هيبتها وولد نظام حكم غير معترف به لا يستند الى شرعية سياسية وإلى معايير فعالة من أجل تبرير وجوده في النظام الدولي.
- تعاني دول القارة الإفريقية من وجود العديد من التهديدات الأمنية اللاتماثلية التي تفرض عليهم ضرورة مواجهتها من أجل استكمال عملية بناء الدولة الإفريقية.

طالبة دكتوراه: نسرين سالم

- التحولات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة و بروز ظاهرة العولمة أثرت بشكل جلي على عملية بناء الدولة في إفريقيا، كتأثيرها على السيادة وعلى الجانب الاقتصادي لمختلف دول القارة وتفاقم حدة الصراعات والنزاعات خاصة الداخلية منها والمرتبطة بالاثنيات في العديد من الاقاليم الافريقية.
 - لا يمكن إغفال العامل الخارجي المؤثر بالسلب على عملية بناء الدولة في إفريقيا، فالواقع يبين أن العديد من دول القارة تتعامل في العديد من المجالات مع الدول الغربية في مقابل ضعف التعاون والتكتل بينها، بالإضافة لخطورة التجربة الافريقية لمحاكاة الحداثة الغربية وما تفرزه هذه الاخيرة من مشاكل داخل القارة.
- توصيات الدراسة:**
- ضرورة الاعتراف بمختلف الاثنيات والعرقية الموجودة في الدولة الافريقية وإعطائها حقوقها، حتى لا تحدث صراعات اثنية وطائفية داخل الدولة.
 - تبني سياسات واستراتيجيات داخل الدول من شأنها مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة العابرة للحدود والقارات.
 - تحسين مستوى التنمية الاقتصادية والسياسية والاهتمام بأبعاد الأمن الإنساني وضرورتها للمواطنين حتى لا يشكلوا تهديد على الدولة.
 - تفعيل دور المنظمات الاقليمية الفرعية في القارة والتكتلات كالمغرب العربي أو المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا وهندسة منظومتهم الامنية في مجال الامن لمواجهة مختلف التحديات التي تعيق مسار بناء الدولة في افريقيا.

¹ باه عبده، الاثنية وإدارة التنوع الإثني في إفريقيا، بتاريخ 10 افريل 2018، تم الاطلاع يوم: 30 مارس 2020، موجود بموقع:

<http://www.qaindex.com>

² زواوي نعيمة، الصراعات الإثنية والدينية في إفريقيا: دراسة حالة نيجيريا، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2014، ص. 46.

³ Erin, Blakkemore, *Race and ethnicity :How are they different?*, on 22 February 2019, was found on 30 Mars 2020, exists in a site: <https://www.nationalgeographic.com>

⁴ باه عبده، المرجع السابق.

⁵ المرجع نفسه.

⁶ المرجع نفسه.

⁷ مدوني علي، قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها، اطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص. 178.

⁸ المرجع نفسه، ص. 179.

⁹ غازلي عبد الحليم، الاهتمام الدولي بظاهرة الدول الفاشلة في إفريقيا بين التنظير والممارسة، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، العدد 2، 2014، ص. 42-43.

¹⁰ المرجع نفسه، ص. 44.

¹¹ مدوني علي، المرجع السابق، ص. 181-182.

¹² دراجي هشام، ومرزاق امينة، متطلبات اعادة بناء الدولة في إفريقيا: نقاشات نظرية، مجلة الناقد للدراسات السياسية، جامعة بسكرة، العدد 2، 2018، ص. 274-275.

¹³ المرجع نفسه، ص. 275.

- ¹⁴ كلبو محمد آدم، إشكالية بناء الدولة في إفريقيا، ورقة بحثية مقدمة الى المؤتمر العلمي بعنوان "التواصل والتداخل في إفريقيا بجامعة إفريقيا"، المنعقد بجامعة إفريقيا العالمية بالسودان، الخرطوم، 2006، ص. 241-242.
- ¹⁵ العقيد محمد ، الاحزاب السياسية في إفريقيا: النشأة، التكوين، الواقع والمستقبل، مجلة قراءات افريقية، العدد 4، 2009، ص. 67.
- ¹⁶ مدوني علي ، المرجع السابق، ص. 183-184.
- ¹⁷ Wolfers Arnold, *National Security as an Ambiguous symbol, political science Quarterly*, num 4, Dec 1952. p.485.
- ¹⁸ Balzac Thierry, *qu'est ce que la Security national, la revue international et stratégique*, 52, hiver 2003-2004, p. 38.
- ¹⁹ الخرجي ثامر كامل، العلاقات السياسية والدولية وإستراتيجية إدارة الأزمة ، عمان : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، 2009 ، ص. 323.
- ²⁰ سالم نسرين، وبلخير سلمى، البعد الامني في العلاقات الامريكية الاوروبية 2001-2018، رسالة ماستر في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة سطيف 2، 2019، ص. 20.
- ²¹ شبيخي خميسي، الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية- فترة ما بعد الحرب الباردة 1991 - 2008، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2009، ص. 12.
- ²² المرجع نفسه.
- ²³ المرجع نفسه، ص. 13.
- ²⁴ المرجع نفسه.
- ²⁵ ابومو أنعام عبد الكريم، مفهوم الأمن الإنساني في حقل نظريات العلاقات الدولية، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة غزة، 2013، ص. 43-44 .
- ²⁶ باه عبده، المرجع السابق.
- ²⁷ العقيد محمد ، المرجع السابق، ص. 62-63.
- ²⁸ ديفيد ج فرنسيس، أفريقيا السلم والنزاع، تر: عبد الوهاب علوب، ط 1، القاهرة :المركز القومي للترجمة، 2010، ص. 157.
- ²⁹ العقيد محمد ، المرجع السابق، ص. 62-63.
- ³⁰ ديفيد ج فرنسيس، المرجع السابق، ص. 158.
- ³¹ المرجع نفسه، ص. 161.
- ³² المرجع نفسه، ص. 162.
- ³³ المرجع نفسه، ص. 164.
- ³⁴ عبد المومن عبد العزيز، انعكاسات التهديدات الامنية الجديدة على منطقة غرب افريقيا، مجلة دراسات انسانية واجتماعية، جامعة وهران 2، المجلد 9، العدد 2، ص. 472.
- ³⁵ المرجع نفسه.
- ³⁶ المرجع نفسه، ص. 471-472.
- ³⁷ جماعة بوكو حرام، بتاريخ 09 مارس 2015، تم الاطلاع يوم: 08 مارس 2020، موجود بموقع: <https://www.aljazeera-net.cdn.amprojet.or>
- ³⁸ أبو باشال آدم، بوكو حرام تتسبب في تهجير 3,3 ملايين بأربع دول افريقية، بتاريخ 12 فيفري 2019، تم الاطلاع يوم: 08 مارس 2020، موجود بموقع: <https://www.aa.com.tr>
- ³⁹ عبد الحميد عبد الهادي حسام الدين، نزوح السكان وأثره على الوحدة الوطنية، بتاريخ 2013، تم الاطلاع يوم: 10 مارس 2020، موجود بموقع: <https://www.khartoumspace.uofk.edu.com>
- ⁴⁰ لعيساني بلال، التهديدات الامنية الجديدة ومأزق بناء الدولة الوطنية في إفريقيا، مجلة البحوث السياسية والادارية، جامعة الجلفة، المجلد 1، العدد 9، 2016، ص. 23-24.
- ⁴¹ المرجع نفسه، ص. 21.
- ⁴² ازمة الدولة في إفريقيا، بتاريخ 02 أكتوبر 2019، تم الاطلاع يوم: 10 مارس 2020، موجود بموقع:

⁴³ لعيساني بلال، المرجع سبق ذكره، ص. 21.

⁴⁴ *what is globalization and how has the global economy shaped the united states?*, on 29 October 2018, was found on 10 Mars 2020, exists in a site: <https://www.piie.com>

⁴⁵ غالب علي احمد، مستقبل السيادة الوطنية في افريقيا: نماذج مختارة، مجلة تحولات، جامعة ورقلة، العدد 2، 2018، ص. 98-99.

⁴⁶ المرجع نفسه، ص. 99.

⁴⁷ لعيساني بلال، المرجع السابق، ص. 20.

⁴⁸ المختار محمد، الاستثمار في افريقيا آمال وتحديات، مجلة قراءات افريقية، العدد 4، 2009، ص. 9.

⁴⁹ لعيساني بلال، المرجع السابق، ص. 20.

⁵⁰ غالب علي احمد، المرجع السابق، ص. 102.

⁵¹ لعيساني بلال، المرجع السابق، ص. 19.

⁵² غالب علي احمد، المرجع السابق، ص. 102.

⁵³ العقيد محمد، المرجع السابق، ص. 63.

⁵⁴ المرجع نفسه.

⁵⁵ لعيساني بلال، المرجع السابق، ص. 22.

⁵⁶ المرجع نفسه، ص. 23.

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية:

الكتب:

1. ثامر كامل الخرجي، العلاقات السياسية والدولية وإستراتيجية إدارة الأزمة، عمان: دار مجدلاوي

للنشر والتوزيع، 2009.

2. فرنسيس ديفيد ج، إفريقيا السلم والنزاع، تر: عبد الوهاب علوب، القاهرة: المكز القومي للترجمة،

2010.

الاطروحات الجامعية:

1. أنعام عبد الكريم أبومو، مفهوم الأمن الإنساني في حقل نظريات العلاقات الدولية، مذكرة

ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة غزة، 2013.

2. علي مدوني، قصور متطلبات بناء الدولة في افريقيا وانعكاساتها على الامن والاستقرار فيها، رسالة

دكتوراه منشورة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.

3. خميسي شبي، الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية- فترة

ما بعد الحرب الباردة 1991 - 2008، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، معهد البحوث

والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2009.

4. نسرين سالم، وسلمى بلخير، البعد الأمني في العلاقات الأمريكية الأوروبية 2001-2018، مذكرة

ماستر في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة سطيف 2، 2019.

5. نعيمة زواوي، الصراعات الاثنية والدينية في افريقيا: دراسة حالة نيجيريا، مذكرة ماجستير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2014.

المقالات العلمية:

1. بلال لعباسي، التحديات الامنية الجديدة ومأزق بناء الدولة الوطنية في افريقيا، مجلة البحوث السياسية والادارية، جامعة الجلفة، المجلد 1، العدد 9، 2016.
2. عبد الحليم غازلي، الاهتمام الدولي بظاهرة الدول الفاشلة في افريقيا بين التنظير والممارسة، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، العدد 2، 2014.
3. عبد العزيز عبد المومن، انعكاسات التحديات الامنية الجديدة على منطقة غرب افريقيا، مجلة دراسات انسانية واجتماعية، جامعة وهران 2، المجلد 9، العدد 2، 2020.
4. علي احمد غالب، مستقبل السيادة الوطنية في افريقيا: نماذج مختارة، مجلة تحولات، جامعة ورقلة، العدد 2، 2018.
5. محمد العقيد، الاحزاب السياسية في افريقيا: النشأة، التكوين، الواقع والمستقبل، مجلة قراءات افريقية، العدد 4، 2009.
6. محمد المختار، الاستثمار في افريقيا آمال وتحديات، مجلة قراءات افريقية، العدد 4، 2009.
7. هشام دراجي، وامينة مرزاق، متطلبات اعادة بناء الدولة في افريقيا: نقاشات نظرية، مجلة الناقد للدراسات السياسية، جامعة بسكرة، العدد 2، 2018.

أعمال ملتقى:

1. محمد آدم كلبو، إشكالية بناء الدولة في إفريقيا، ورقة بحثية مقدمة الى المؤتمر العلمي بعنوان "التواصل والتداخل في افريقيا"، المنعقد بجامعة افريقيا العالمية السودان، الخرطوم، 2006.

المراجع الالكترونية:

1. آدم أبو باشال، بوكو حرام تتسبب في تهجير 3,3 ملايين بأربع دول افريقية، بتاريخ 12 فيفري 2019، موجود في موقع:

<https://www.aa.com.tr>

2. أزمة الدولة في افريقيا، بتاريخ 02 اكتوبر 2019، موجود في موقع:

<https://www.politics-dz.com>

3. جماعة بوكو حرام، بتاريخ 09 مارس 2015، موجود في موقع:

<https://www.aljazeera-net.cdn.ampprojet.or>

4. حسام الدين عبد الحميد عبد الهادي، نزوح السكان وأثره على الوحدة الوطنية، بتاريخ 2013، موجود في موقع:

<https://www.khartoumspace.uofk.edu.com>

5. عبده باه، الاثنية وادارة التنوع الاثني في افريقيا، بتاريخ 10 افريل 2018، موجود بموقع:

Articles:

1. Arnold Wolfers, *National Security as an Ambiguous symbol*, *political science Quarterly*, num 4, Dec 1952.
2. Thierry Balzac, *qu'est ce que la Security national*, *la revue international et stratégique*, 52 (hiver 2003-2004).

Web links:

1. Blakkemore, Erin, *Race and ethnicity:How are they different?*, on 22 February 2019, exists in a site: <https://www.nationalgeographic.com>
2. *what is globalization and how has the global economy shaped the united states?*, on 29 October 2018, exists in a site: <https://www.piie.com>